جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

الغانم يحيي النواب والوزراء في بداية الجلسة

خلال أسبوعين .. بعد رفض نيابي مستميت

الفاضل: نسبة الكويتيين في القطاع النفطي في ازدياد ونؤكد أنه صدر أخيرا قرار بوقف تعيين الوافدين

السيولة ومنها تعديل قانون احتياطي الأجيال القادمة.

... نواجه شح سيولة في دفع الرواتب ويمكن ان نغطي الوضع حتى نوفمبر فقط فكيف تتصرف الحكومة بعد ذلك في ظل عجز بالميزانية يبلغ 14 مليار دينار..نسبة اسعار الفائدة اقل من اي مستوى مسجل منذ 60 سنة ما يعني وجود بيئة جاذبة للاقتراض.. لدينا 2 مليار دينار في الاحتياطي العام ومعدل السحب الشهري 1.7 مليار ما يعني قرب نفاذ السيولة ان لم تتحسن اسعار النفط ونقترض وننفذ إصلاحات مالية.. عجز الميزانية المسجل من بداية ابريل 2020 حتى نهاية يوليو 2020 يبلغ 4 مليارات دينار... عجز الميزانية المسجل من بداية ابريل 2020 حتى نهاية يوليو 2020 يبلغ 4 مليارات دينار... قانون الدين العام ضمن بدائل توفير السيولة وهو شأن مختلف عن إصلاح اختلالات الموازنة.. والسحب من صندوق الأجيال فكرة غير حكيمة لأن عوائده تفوق تكلفة الدين العام.

المجلس يمدد الجلسة لحين التصويت على قوانين اللجنة المالية الثلاثة اضافة الى قانوني المطبوعات والمرئي والمسموع وقانون هيئة الزراعة.

عدنان عبد الصمد : وقف استقطاع 10 في المئة من الايرادات لاحتياطي الاجيال خطوة جيدة..و اذا اقر المجلس قانون الدين العام لن يكون هناك اصلاح المالي لان الحكومة سترى ان لديها سيولة و اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب... في قانون الدين العام لا يوجد جدولة للاقتراض ولدينا تجربة سيئة مع الحكومة في هذا الموضوع...والاسلحة والعجز الاكتواري وخسائر الخطوط الكويتية يتم الصرف عليها من الاحتياطي العام وهذا ما يؤدي لاستنزافه.

صالح عاشور : الحكومة لم تنفذ أي اجراءات حقيقية لتقليل الهدر في نفقاتها قبل أن تطلب الاقتراض.

أسامة الشاهين : ارفض قانون الدين العام لاسباب دستورية ولأننا امام قرض ربوي وكذلك لوجود بدائل أخرى.

صلاح خورشيد: مؤسف ان هناك تقريرا متكاملا يتعلق ببيع القسائم الحرفية والتجارية والذي كان 2.5 مليار دينار حينها ولم يتم تطبيقه لان هذا هو الاصلاح الافضل.

عمر الطبطبائي: أخشى ان يتحول قانون الدين العام إلى جريمة بحق الاجيال القادمة في ظل عدم وجود اصلاحات.

عبدالله الكندري: الغزو الثاني للكويت هو الفساد الداخلي الذي يهدد البلد ، ونحن نتحدث عن أهمية الدين العام هناك من ينفق مليون ونصف المليون لشراء زهور لاحدى الوزارات.

خليل أبل : لن نقبل قانون الدين العام دون حل الاختلالات الراهنة ، وإذا تريده الحكومة فليكن بمرسوم لكن لن يصدر بقانون من المجلس.

حمدان العازمي : من المعيب ان تطلب الحكومة الاقتراض والكويت تملك رابع اكبر صندوق سيادي في العالم وهذا دليل فشل الحكومة في الاصلاح.

ثامر السويط : 205 مليارات دينار موجودات الكويت ثم نتفاجأ ان الحكومة تقول أنها قد لا تتمكن من دفع الرواتب خلال شهرين وهي من تبرعت بمليارات لدول وهيئات.

سعدون حماد : السيولة في احتياطي الاجيال القادمة بلغت 533 مليار دولار والأصول التي يمكن بيعها 2 مليار و200 مليون دولار...وفي الاحتياطي العام السيولة انخفضت الى 700 مليون.

يوسف الفضالة: لا يوجد نائب واحد موافق على قانون الدين العام فلا جدوى من النقاش العام ويجب إعادة المشروع للجنة المالية مع اني ارفض هذا القانون.

خلف دميثير: لن نترك الحكومة وحدها في مواجهة الازمات لكن لا تضغطوا على المواطن البسيط واناشد التجار الشرفاء المساهمة بتقوية ميزانية دولتهم في هذه الظروف الاستثنائية.

مجلس الامة يقر المداولة الثانية لتعديل قانون احتياطي الأجيال القادمة بوقف الاستقطاع الا إذا كانت حالة الاحتياطي العام تسمح بذلك ويحيله الى الحكومة.

مجلس الامة يوافق على اعادة قانون الدين العام الى اللجنة المالية لتقديم تقرير جديد خلال أسبوعين.

مجلس الامة يقر المداولة الاولى لقانون الافلاس باغلبية 32 ورفض 17 وامتناع 3 ويؤجل الثانية الى جلسة قادمة. مجلس الامة يوافق على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري تمهيدا لاحالته الى صاحب السمو.

مجلس الأمة ينتقل لتقرير اللجنة التعليمية بشأن تعديلات قانون المطبوعات والنشر وتقرير لجنة المرافق حول تعديلات قانون هيئة الزراعة ويقرر مناقشتهما معا.

عبدالله الكندري: تعديل قانون المطبوعات والنشر من القوانين الجيدة للحريات خاصة في ظل اقرار 3 قوانين سيئة مقيدة للحريات أقرها مجلس المناديب مجلس 2013.

الحميدي السبيعي : كل الناس تبيع المزارع.. أين أنتم من الشاليهات والقسائم الصناعية...لا بلدية ولا غيرها تراقب مع أنهم ملكوا الأرض والبحر...العين هني راضية وعند المزارع حمراء.

حمدان العازمي : المزارعون يحتاجون الى قانون هيئة الزراعة الجديد...ما يصير نغمض العين عن الشالية الذي يؤجر بينما المزارع يعمل ويزرع من اجل الأمن الغذائي.

سعدون حماد : يجب ضمان العدالة في حق الانتفاع باملاك الدولة فكما ان تحويل الشاليه والقسيمة الصناعية بلا مدة فيجب ان يطبق ذلك على المزارع.

عدنان عبد الصمد : هناك من يصورنا كاننا ضد أصحاب الحيازات الزراعية فالحقيقة اننا نريد حماية الجادين من الدخلاء الذين يجب منعهم.

عادل الدمخي : هناك من يدعون الحريات ثم يتقدمون بفقرات تهدم تعديل قانون المطبوعات...

والغانم يرد: هذا رايك لكن القانون يتضمن قفزة مهمة بالغاء الرقابة المسبقة.

محمد هايف : اقتراح الغاء عقوبة السجن بالمطلق غير مقبول.. فنحن لا نحمي المجرمين والمخربين واصحاب الكتب المشبوهة والمحرمة.. وهؤلاء يستحقون السجن.

مجلس الامة يرفض حذف فقرة من المادة 26 في قانون المطبوعات كانت تتيح عقوبة السجن وتنص على «وذلك مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر»

مجلس الامة يقر بأغلبية 40 من 49 تعديل قانون المطبوعات والنشر الذي يلغي الرقابة المسبقة ويحيله إلى الحكومة.

الرئيس مرزوق الغانم : نبارك للكتاب والمثقفين والمفكرين اقرار القانون وان كان التعديل ليس بمستوى الطموح لكنه يمثل قاعدة لمناخ فكري اكثر حرية.

محمد هايف : وزير الاعلام سيتحمل المسؤولية السياسية على اي كتاب متعارض مع الشريعة والاخلاق يتم تداوله في الكويت.

مجلس الامة يرفض مقترحا باعادة تقرير لجنة المرافق العامة بتعديل قانون هيئة الزراعة الى اللجنة لمزيد من الدراسة.

الدمخي: يجب أن تكون أولوية التعيين في القطاع النفطي للكويتيين علما أن نسبتهم لا تتجاوز 30 بالمئة

عاشور: نحتاج سياسة حكومية واضحة تجاه تعيين الكويتيين في الوظائف الإدارية التي يشغلها الوافدون

السويط: 205 مليارات دينار موجودات الكويت ثم نتفاجأ أن الحكومة تقول إنها قد لا تتمكن من دفع الرواتب

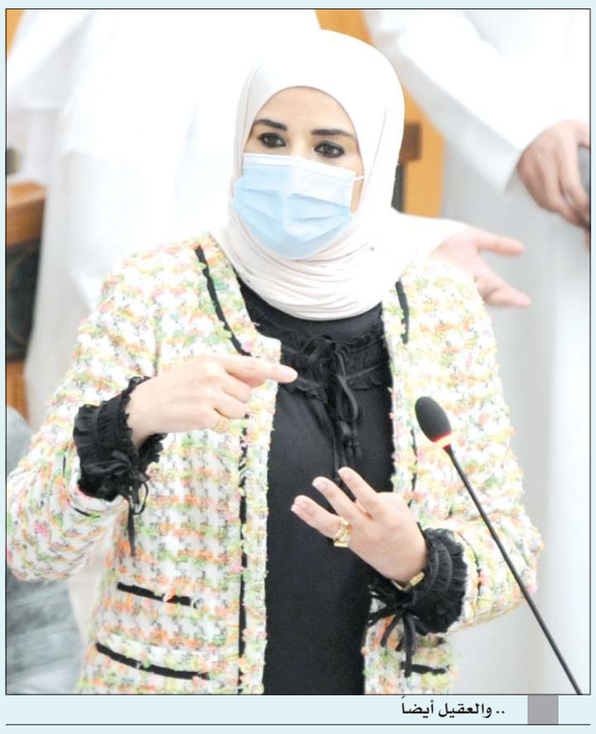
.. والعقيل أيضاً

خليل الصالح : نحتاج آلية جديدة تضمن سرعة الرد على الأسئلة البرلمانية وتأخر الإجابات الحكومية معيب

عبد الصمد : إذا أقر المجلس قانون الدين العام لن يكون هناك إصلاح مالي لأن الحكومة سترى أن لديها سيولة

حمدان العازمي: من المعيب أن تطلب الحكومة الاقتراض .. والكويت تملك رابع أكبر صندوق سيادي في العالم

.. وفهاد

حديث جانبي بين صفاء والرومي

الحجرف متحدثاً خلال الجلسة